مسؤول مكتب المفوضية في البصرة

انجزنا متطلبات العملية الانتخابية وافتتحنا ٣٤ مركزاً لتسجيل المواطنين

البصرة / عبد الحسين الغراوي

مع اقتراب موعد الانتخابات وتصاعد الاستعدادات لهذه التجربة الوطنية الديمقراطية فان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهي الجهة الحيادية المعنية بتنظيم آلية العمل والاشراف على العملية الانتخابية بضمان نجاحها، قد عملت على تأكيد دورها من خلال اعتمادها خطة برزت اهمية المفوضية العليا للانتخابات وتهيئة المستلزمات كافة، وهنا برزت اهمية المفوضية العليا للانتخابات في بغداد وفروعها في المحافظات ومنها مكتبها في البصرة الذي يقع في احد اشهر احياء البصرة هو حي (مناوي باشا) وبهدف التعرف على طبيعة عمل المكتب والالية الوظيفية التي يعمل بها استعداداً للانتخابات زارت المدى، مكتب المفوضية المستقلة للانتخابات في البصرة والتقت مديره السيد عبد الصاحب البطاط الذي تحدث عن الية عمل المكتب وقال:

٣مراحل عمل

منذ اناطة العمل بنا كمفوضية عليا مستقلة للانتخابات بدأنا عملنا على ثلاث مراحل استعداداً ليوم الاقتراع الذي سيكون في ٣٠/١/٢٠٠٥ وقد كانت المرحلة الاولى هي توزيع استمارة الناخب وقد وزعت مع الحصة التموينية من قبل الوكلاء باشرنا بفتح ٣٤ مركزاً لتسجيل المواطنين في عموم المحافظة ولاستقبال استفساراتهم واشار مسؤول المكتب الى ان هناك اخطاء نعتبرها (جسيمة) مثل مواطن يحق له الادلاء بصوته قانوناً ولكن لايوجد له اسم في الاستمارة، او لم يتسلم الاستمارة هنا لابد من مراجعة مراكز التسجيل للتأكد من سلامة موقفه من الانتخابات اما المرحلة الثانية فهي القيام بفتح باب التسجيل، وفعلاً بدأنا بذلك في ١/١١/٢٠٠٤حتى نهاية الشهر وفي هذه المرحلة تتم المصادقة على الكيانات السياسية والائتلافات، وقد قمنا باستقبال العديد من المواطنين، والترشيح يتم في مكتب المفوضية في مكانين في بغداد وفي البصرة لذا يتعذر معرفة عدد المرشحين في حين كان عملنا في المرحلة الثالثة قد تركز على تهيئة مراكز الاقتراع..

وحول سؤال لـ(المدى) عن آلية عمل الموظفين البالغ عددهم ٤٠٠ وامكانية تحملهم هذه المسؤولين قال البطاط.

-كل موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في البصرة يؤدون عملاً متميزاً على مدار اليوم واكتسبوا خبرة ومهارة عملية في مجال عملهم، بل ان البصرة تعتبر من محافظات العراق المتقدمة في مجال انجاز الواجبات الخاصة بالانتخابات، ونحن نعمل جادين ليلاً ونهاراً من اجل ان تجرى الانتخابات في موعدها..

القانون اولاً

وعن سؤال بوجود رغبة لدى بعض الاحزاب او الحركات والتجمعات الوطنية في تأجيل الانتخابات اكد البطاط.

نحن نواصل عملنا مؤكدين حرصنا ومسؤوليتنا على تأمين كل مستلزمات نجاح الانتخابات وتهيئة عوامل اجرائها في موعدها المقرر، لكون موعد الانتخابات حدده القانون، اما تأجيلها كما تناولت ذلك وسائل الاعلام المختلفة، فهذا الامر يحتاج الى قانون غير موجود حالياً.

❖وماذا بشأن كبار السن وفاقدي البصر والمعاقين والعجزة خلال يوم الاقتراع؟

-بامكان ذويهم مرافقتهم الى المراكز الانتخابية وبدورنا نساعدهم في التصويت لكي يكون لهم صوت في هذه التجربة الديمقراطية الجديدة.

❖ماهي اهداف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات؟

-المفوضية العليا للانتخابات جهة وطنية مستقلة من اهدافها الاساسية العمل بحيادية ومايهمها هو اجراء الانتخابات وان تكون حرة ونزيهة ونظرتها الموضوعية في هذه التجربة هي ان تقف في مساحة متساوية مع الكيل..

❖هل تواجهون صعوبة في عملكم؟

-بالتأكيد نواجه صعوبة في عملنا هذا لاننا نعمل على مدى (١٤) ساعة ونبذل من خلالها جهداً عملياً متواصلاً لانجاز متطلبات الانتخابات من اعمال دقيقة ومتابعة واولويات تكمل اساسيات هذه التجربة والجميع في المفوضية يعملون بهذا الاتجاه ويحسون بهذا الشعور الوطني والانساني.. المدى علمت من مواطنين ان بعض الاحياء مثل البصرة القديمة ومناطق اخرى لم توزع عليهم استمارة الانتخابات وان وكلاء الحصة التموينية ابلغوهم انهم لم يتسلموا الاستمارات لتوزيعها عليهم.. ويتساءلون متى نحصل عليها والانتخابات باتت قاب قوسين او ادنى...؟

المصادقة على ١٦ حزباً في المثنى

المثنى / عدنان سمير

تسلم مكتب المفوضية العليا للانتخابات في المثنى عدداً من قوائم المرشحين من الاحزاب والحركات السياسية والكيانات الشخصية للانتخابات المزمع اقامتها نهاية شهر كانون الثاني المقبل.

واوضحت السيدة رجاء العيداني مديرة المكتب ان المفوضية فتحت ١٧ مركزاً في المثنى وقامت بتوزيع استمارات الناخبين من خلال وكلاء توزيع المواد الغذائية من اجل ايصالها الى العوائل وهناك نقص حصل بسبب الاشخاص من مواليد ١٩٨٦ حيث تصحح الاستمارات في مراكز التسجيل للناخبين وان المواطن غير المتسلم للاستمارة سيتسلمها خلال الايام القادمة.

واضافت لقد حصلت المصادقة على اربعة احزاب وروابط في المثنى وهي تجمع الفرات الاوسط والرابطة المستقلة الاسلامية وتجمع اهالي السماوة وتجمع من اجل المثنى بالاضافة الى ١٢ حزباً رئيسياً وهي الشيوعي والدعوة والعدالة والتقدم الديمقراطي والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية والوطني الديمقراطي وتجمع من اجل العراق وحركة الوفاق الوطني والحركة الاشتراكية العربية والانتفاضة الشعبانية وحزب الوحدة وتجمع العراق الديمقراطي وحزب الطليعة الاسلامية .

واشارت الى ان كل مركز انتخابي سيقترع فيه (٢٠٠٠) ناخب ففي الرميثة مثلاً ١٩ مركزاً. وقد وجدنا تعاوناً كبيراً بين المكتب والمواطنين واللجان الشعبية ورجال الدين والمجالس البلدية والعمل مستمر في فتح مراكز انتخابية في عموم المحافظة كما اقام المكتب ندوات على المستوى الرسمي والشعبي في القاعات والمساجد والمدارس والكليات والمعاهد فضلاً عن التنسيق مع المحافظة والجهات الامنية والحرس الوطني لتامين المراكز الانتخابية ومراكز التسجيل.

وترى السيدة العيداني ان الانتخابات ضرورية جداً في الوقت الراهن لتحديد العملية السياسية في العراق وتشكيل حكومة في ضوء هذه الانتخابات من الشعب، وان هذه العملية الديمقراطية تحصل لأول مرة في العراق بهذا الشكل والتنظيم.

في ندوة مركز الحوار الديمقراطي في بابل التركيز على اشاعة الوعي الانتخابي

بابل / احمد الناجي

ضمن برنامجه المكرس لاشاعة مفهوم الديمقراطية، ونشر الوعي الانتخابي، نظم المركز الوطني للحوار الديمقراطي في بابل ندوة مفتوحة، بعنوان (مهمات المفوضية في ادارة عملية الانتخابات العامة المقبلة، ودور المواطن في دعم ادائها)، ضييف فيها الاستاذ قيس الحسناوي، الناطق الاعلامي لمكتب المفوضية العليا للانتخابات في بابل، على قاعة حركة الوفاق الوطني وحضر الندوة نخبة مميزة من المجتمع الحلي، تتوحد هواجسها وتطلعاتها في ضرورة بناء الحياة على الاسس الديمقراطية والخيار الانساني المضمون، الذي يحول من دون اعادة استنساخ الديكتاتورية بواجهة وذرائع جديدة وقد أدار الندوة الاستاذ أمين قاسم خليل.

استهلت الندوة بكلمة المركز الوطني للحوار الديمقراطي الترحيبية، التي اشير فيها الى اهمية الانتخابات كونها تحدياً حقيقياً امام غالبية العراقيين ومايتوجب عليهم من دور فاعل ومساند لاجتياز تعقيدات الظرف الاستثنائي، وتحدياً امام المفوضية كهيئة مستقلة منوط بها ادارة وتنظيم وتنفيذ جميع الانتخابات في المرحلة الانتقالية، وأمام الحكومة فيما يتعلق بمهام توفير الاجواء الامنية المناسبة لاتمام اجراء الانتخابات في عموم العراق وضمان مساهمة جميع مكونات الشعب القومية والدينية والاجتماعية والسياسية.

الرقابة على الانتخابات

وتحدث مدير الندوة عن الدور الجماهيري الذي يعضد عملية الرقابة لانجاح الانتخابات، كمهمة وطنية وحضارية تؤمن بناء مرتكزات النهج الديمقراطي، التي يجب ان ترافق جميع مراحل العملية الانتخابية من بدايتها الى نهايتها سيجسد فيها العراقيون امانيهم على أرض الواقع، باختيار مجلس وطني منتخب يمهد لتشريع دستور دائم، وتشكيل حكومة شرعية، تمهد لقيام دولة القانون والمؤسسات على أرض الفراتين.

وبعدها شرع الاستاذ قيس الحسناوي الناطق الاعلامي لمكتب المفوضية في بابل، بتقديم شرح تفصيلي عن القانون الانتخابي، الذي منح المواطن حقه المشروع في الادلاء بصوته من خلال صناديق الاقتراع، ومانص عليه ايضاً بجعل العراق دائرة انتخابية واحدة واستناده الى اختيار نظام التمثيل النسبي، موضحاً طبيعة الاجراءات، والمزايا المتعلقة بما ورد في ذلك القانون، وبخاصة كيفية احتساب نتائج التصويت، الحد الطبيعي(هير كوتا).

دور المفوضية

وأشار بعد ذلك الى دور المفوضية كجهة مستقلة، غير حزبية، محايدة، والى مهامها المحددة التي تشمل:

١-انتخابات المجلس الوطني ٢٧٥ عضواً، ومجالس المحافظات ٤١عضواً، ماعدا محافظة بغداد ٥١ عضواً، والمجلس الوطني الكردستاني ١٠٥ اعضاء ، التي حدد تاريخ اجرائها في يوم ٣٠ كانون الثاني ,٢٠٠٥

٢-الاستفتاء الشعبي على الدستور الدائم بموعد لايتعدى ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٥ (مع صلاحية اقرار حكم لايزيد على ستة أشهر).

٣-انتخابات عامة للمجلس الوطني في ظل الدستور الدائم المصادق عليه من قبل الشعب بموعد لايتعدى ١٥ كانون الاول ,٢٠٠٥

وتطرق بعد ذلك الى شروط أهلية الناخب والمرشح، والى القرارات والانظمة الثمانية التي أصدرتها المفوضية حتى الان، والى الاعمال كافة التي يقوم بها مكتب بابل حالياً، لتسيير العملية الانتخابية، وبالذات ماتم بشأن تهيئة مراكز التسجيل وتوزيع استمارة تسجيل الناخبين، وكيفية مراجعة مراكز التسجيل لتصحيح الاخطاء ان وجدت في الاستمارة، او لغرض اضافة من يتمتع بالاهلية ولم يذكر مع أفراد عائلته، أو كيفية معالجة أمر العوائل التي لم تتسلم استمارة تسجيل الناخبين على الاطلاق بسبب عدم ذكر الاسم سهواً او لاسباب اخرى، واوضح بعض الاشكالات التي واجهت عمل مكتب بابل خلال الفترة الماضية بشأن توزيع الاستمارات وتصحيح الاخطاء والاضافات، والكيفية التي تمت بها المعالجة، وأوضح بعض الضمانات التي ستدعم التوجه الذي يرنو اليه جميع الخيرين من أبناء العراق بجعل الانتخابات حرة ونزيهة، ومن تلك الضمانات، استخدام الحبر الفسفوري الذي يبقى عدة أيام، ولايمكن ازالته بسهولة، مما لايتيح فرصة لتكرار مجيء الناخب الى مركز الانتخاب مرة ثانية، وقسائم الانتخاب التي ستوزع لاحقاً والتي لايمكن استخدامها في غير المركز الانتخابي المحدد، ولاغير الشخص الذي تعود اليه.

الكيانات السياسية المشاركة

تطرق أيضا الى شروط اعتماد الكيانات السياسية، والعدد الذي تقدم للاشتراك بالانتخابات من خلال مكتب المفوضية في بابل، وعددها سبعة، وكذلك الى عدد الكيانات السياسية التي صادقت المفوضية العليا على وثائقها في عموم العراق، بحدود ١٨٠ كياناً، واصبح بمقدورها المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهذا العدد قابل للزيادة.

وفتح بعد ذلك باب الاسئلة والحوار، الذي اتسم بمشاركة وتفاعل جميع الحاضرين مع مجمل المحاور التي طرحت خلال الندوة، فقد تنوعت بين الاستفسارات والمداخلات والمناقشات والمقترحات، ذلك مايدل على ان العملية الانتخابية تستقطب مدى كبيراً من الاهتمام الجماهيري الذي ينشد انجاز هذا الاستحقاق المفصلي على أتم وجه بدرجة مقبولة من المصداقية.

رأي

سؤال يولِّد اسئلة

عامر القيسي

لايختلف اثنان على ان العراق برمته يمر بمفترق طرق.

وهذا المفترق سيحدد مستقبله السياسي اللاحق، بل، بلا اية مبالغة، سيحدد مستقبل السياسي للمنطقة، وسيؤدي نوع الاختراق هذا الى تغييرات بنيوية في مجمل الهياكل السياسية الاقليمية المتأثرة حتماً بالوضع السياسي العراقي.

ازاء اهمية من هذا الطراز، من حقنا ان نسأل وبالحاح، الاحزاب والقوى والتيارات السياسية والفكرية العراقية، عن سبب عجزها عن تشكيل ائتلاف وطني واسع، ببرنامج الحد الادنى على اقل تقدير لقيادة السفينة العراقية الى شاطئ الامان؟

مامعنى كل هذا التشرذم، (٨٣) قائمة، وهذا يعني (٨٣) هدفاً ستراتيجياً و (٨٣) فكراً سياسياً -تشكل حديثاً في معظمه- ستخوض الانتخابات.. وكل سيغني على ليلاه.. وكل سيجر صوت المواطن من اضعف حلقاته، بدغدغة انتمائه الطائفي او القومي او الديني، وستكون هذه الانجرارات الى صناديق الاقتراع ارضية خصبة لمشكلات نوعية قادمة على طاولة العمل السياسي العراق؟

الغريب في الامر، ان الاحزاب والتيارات الرئيسة، التي تشكل العمود الفقري للهيكل السياسي العراقي رسمياً وشعبياً وهي بعدد (اصابع اليد) والتي قارعت النظام الطاغية، وقدمت آلاف الشهداء في هذه المسيرة قد عجزت عن الاتفاق، وهي التي وقعت عشرات المعاهدات والمواثيق المشتركة عندما كانت تقاتل ضد السلطة الفاشية.. معاهدات ومواثيق، كانت تشكل الحلم العراقي باهدافها وبرامجها وتوجهاتها.فماذا لو عادوا الى الخطوط العريضة لمثل هذه المواثيق ليقدموا للشعب العراقي صورة حقيقية لحرصهم الوطني وانفتاح افقهم السياسي ورغبتهم بل واصرارهم الحقيقي على بناء عراق وطني خالص ينأى عن الطائفية والانغلاقات الدينية او القومية لينتشل الشعب العراقي من احباطاته المتكررة من مجمل العمل السياسي وسلوكياته واخطائه والمتاهات التي انجر اليها بعد سقوط الصنم.

انه لامر مفرح، ان نجد انفسنا قد انتقلنا من حجر الحزب الواحد، والاسم الواحد والطبخة الواحدة، الى افق مفتوح ومتنوع من المشاهد السياسية والتلونات والاداء السياسي المختلف عن الاخر، وهو مايتيح للمواطن العراقي حرية اختيار ممثله لاول مرة منذ اكثر من نصف قرن.ولكن هل سيذهب الى صناديق الاقتراع بفكر سياسي ورؤية وطنية واضحة؟

هل يدلي بصوته بعيداً عن تأثيرات الفتاوى والانتماء القومي او الديني؟

لانذكر، ان بعض القوائم تضم شخصيات واحزاباً وطنية لانشم منها راحة الطائفية وروح الانحياز المغلق وتبدو حلتها ديمقراطية ووطنية واضحة ولكن من حق المواطن ان يسأل: مالذي منعها من الائتلاف والتجمع في قائمة واحدة حرصاً على عدم تشرذم اصوات الناخب العراقي؟

هناك عشرات الاسئلة في ذهن المواطن الناخب، وللاسف، فهو غير مقتنع بأكثر الاجابات التي تبرر هذه الفرقة التي تغطت بلافتات مغرية وجميلة. وكلها تضع العراق وشعبه ومستقبله وحريته في مقدمة الاهداف لكن دعونا نقول انه في الوقت متسع كما يقول الشاعر- لاعادة النظر في مجمل الاداء السياسي الحالي والعمل على عدم تمزيق الصوت العراقي في سبيل مصالح ضيقة ومكاسب سياسية بائسة.

صحيح انها انتخابات تأسيسية وامامنا عمل كبير من المتغيرات السياسية- لكنها برأينا ستؤسس لوضع سياسي معقد، سنحتاج الى الكثير من الوقت كي نعالجه، اذا اردنا ذلك ولن يسامحنا التاريخ ابداً اذا اضعنا مثل هذه الفرصة الذهبية لبناء العراق الجديد.